

## المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

فصل حكم ما لو ذبح الكتابي ما حرم اﷻ عليه .

وإذا ذبح الكتابي ما حرم اﷻ عليه مثل كل ذي طفر - قال قتادة هي الإبل والنعام والبط وما ليس بمشقوق الصابع - أو ذبح لها شحم محرم عليه فظاهر كلام أحمد و الخرقى إباحته فإن أحمد حكى عن مالك في اليهودي يذبح الشاة قال لا يأكل من شحمها قال أحمد هذا مذهب دقيق وظاهر هذا أنه لم يره صحيحا وهذا اختيار ابن حامد وأبي الخطاب وذهب أبو الحسن التميمي والقاضي إلى تحريمها وحكاه التميمي عن الضحاك و مجاهد و سوار وهو قول مالك لأن اﷻ تعالى قال : { وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم } وليس هذا من طعامهم ولأنه جزء من البهيمة لم يبح لذابحها فلم يبح لغيره كالدّم .

ولنا ما [ روى عبد اﷻ بن مغفل قال : دلي جراب من شحم من قصر خبير فدنوت لآخذه فإذا رسول اﷻ صلى اﷻ عليه يبتسم إلي ] متفق عليه ولأنها زكاة أباحت اللحم والجلد فأباحت الشحم كزكاة المسلمة والآية حجة لنا فإن معنى طعامهم ذبائحهم كذلك فسرّه العلماء وقاسمهم ينتقص بما ذبحه الغاصب